

كذلك لا يجوز - بناءً على قانون، تعديل عدد الوظائف المدرجة بالميزانية أو درجاتها.

مادة ٤ - لا يجوز فتح اعتمادات إضافية بالميزانية لتسوية تجاوز في اعتمادات الأبواب الواردة بها إلا إذا كان ذلك بالأذن من وفور جلة ربط هذه الميزانية.

مادة ٥ - حل وزير المالية والاقتصاد والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل منها فيما يخصه ما

صدر بصر الجمهورى في ١١ ذى القعده سنة ١٢٧٢ (٢٢ يوليه سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد	رئيس مجلس الوزراء
عبد الحليم إبراهيم العمري	محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المعارف العمومية
اسماويل محمود القباني

ميزانية مؤسسة أبنية التعليم للسنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤

١ - المصروفات :

	جنيه
باب ١ - مأهيات وأجر ومرتبات	٢٥٠٠٠
باب ٢ - مصروفات حامة	٦٠٠
باب ٣ - أعمال بجددة	٦٦٢٠٠
باب ٤ - أبواب أخرى	<u>١٤٩٠٠</u>
	<u>٦٨٠٠٠</u>

٢ - الإيرادات :

	جنيه
بند ١ - باقي الفرض الأول	١,٤٨٢,٥٠٠
بند ٢ - إيرادات متعددة	٥,٠٠٠
بند ٣ - قروض أخرى	<u>٥,٣١٢,٥٠٠</u>
	<u>٦,٨٠٠,٠٠٠</u>

قانون رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٥٣

بربط ميزانية مؤسسة أبنية التعليم للسنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد نورة الجيشن ،

وعلل الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ :

وببناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقته مجلس الوزراء،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تقررت ميزانية مصروفات مؤسسة أبنية التعليم للسنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ بمبلغ ٦,٨٠٠,٠٠٠ ج (ستة ملايين وثمانمائة ألف جنيه).

وتقربت ميزانية إيراداتها للسنة المالية المذكورة بمبلغ ٦,٨٠٠,٠٠٠ ج (ستة ملايين وثمانمائة ألف جنيه) وذلك حسباً بأدلة المرافق لهذا القانون.

مادة ٢ - إن وجود اعتماد لنفرض معين في مداول المصروفات لا يغنى عن المحافظة بكل دقة على أساس الواقع المعمول، بما فيها يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد.

مادة ٣ - لا يجوز اطلاقاً تعيين موظفين احتساباً على ولوor الميزانية أو ترقية موظفين بصفة شخصية أو قيد موظف على درجة أدنى من درجاته أو كل ما تم على خلاف ذلك من تعيين أو ترقية أو قيد قبل صدور قانون ربط ميزانية سنة ١٩٤٢ - ١٩٤٣ أو بمقتضى قواعد تسوية حالة المنسرين أو المنصرين أو نتيجة لاعادة موظفى مستخدمى التسونين والوقاية المدنية والاستيراد والتصدير إلى المؤسسة بدرجات أعلى من درجات الوظائف المحتفظ لهم به للذكراك في المؤسسة بظل على حاله حتى يزول سببه أو يسوى.